عليها ولا يصح خلعها وليت لنا امرأة بلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا بمهر وتقدم انه لا يجب بوطئها
وبلحقها الطلاق أي بالاعتداء كما مر قول الى انقضاء العدة اي بالتفريق بينهما قول ما دام الزوج رطا وما اي ما دام
معاشرا لها ولو ليلا وطي كذا بعد وجود وطي كما يؤخذ مما يأتي قريبا ومر انفا قول انتهى نفقة عدة
من الطلاق بعد الوطء قول في نكاح جديد اي وطلق فيه قبل الدخول قول بخلاف ما تقدم في الرجعية بقوله
لعود ملكه بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه فتامل ولو كانت حاملا بعد الذي يده انقضت بوضع
وتنتهي نفقة بعد الطلاق الثاني عدة فصل في عدة الوفاة والمتوفى
وفي الاخرى وغيرها قوله مرة اي ولو في ظنه وان ظهر انه وقع كما في عدة الحياة قال الرملي
وهذا لعله يحمل الزيادي قول اربعة اشهر وعشرا بهم وحكمة ذلك ان الحمل ينظر في اربعة اشهر فلو كان
ثم حمل ظهر وجعلت العشر للنظر لما قول اي عشر ليال فسر العشر بذلك لتأنيثها والمراد بالمرأة
فرع لو قال لها انت طالق قبل موتي باربعة اشهر وعشرة ايام ثم مات بعد ذلك العدة
بثلاث وقوء وللعدة لها والارث لها وان كان الطلاق رجعيا ولو خذ مما يأتي انه لا احداد
عليها البتة ولا يمنع من معاشرتها ولامها وطئها حيا لما تقدم قول وحامل مرة اوغيرها
قول بوضعه قول ثالث توءمين الفصل احدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه مالو دار في بطنها
فلابد من انفصاله وان مكث سنين كما مر قول كتفي بلعان هو نعم لعاد الشرط السابق في كلام المصنف
قام بنصرته هنا قول ما نص عليه ثم يبلغ أولا الاظلم قول وبنسبه ما مر فيما وقع في اليمين
المنتهي والبيتي للشعر ولذا لا تبيه لخصي لعله للاغلب اذ قد يوجد فيما قدمه قول وقرعات
كلامه في الزوج ومثله الزوجة قول وعد القفال لو اضيء الا هو المعتمد وجزم به ابن المقري قوله عدل
ولو ولاية لعبد وامرأة قول هل لها كذا لا تقبل عليه ظاهرا الحاكم بينهما اذا علم بها قول وفي القديم
ونقل ان الشافعي رضي الله عنه رجع عنه لما علم انه من قضاء امير المؤمنين عمر الخطاب رضي الله عنه
لان المجتهد لا يقلد مثله قوله قيل اذ قبل ضربه القابض لما صرح به ابن حجر قول مكنه من اخذ زوجته
وهو صحيح وان الفتح ينفذ ظاهرا فقط فهو المعتمد من الوجهين وكما لا يمتنع المتوفى عنها
حتى تنقضي عدة وطي الناكح بها ولا عليها كما يأتي قول للنهاية الخ مع الاعتراض
للايضاح قول متأتيا قبل لنكاح بقية العدة وهو ظاهر لو بان حيا فوله على ما تقدم قول ووقت الحكم اي
بقيد انما ذكره المحشي بين على الفهم والحكم بالصحة بين على الجسد وصحيحها فيما ذكر الشك فلا بأس
فاعرف في المرتبة قول لا يطؤها ولا يستمتع بها ولا تنفق لها على واحد منها لعدم صحة النكاح باطنا في الثاني
ولتنفقة لها على الاول بكماله الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت الى منزله انفق وعلمها وجبت مع
قول الاحداد هما احد وبقال الى زاد من حده وبقال بالجيم بدل الحاء وهو لغة امنع وكرها منع مخصوص
من الشهوات والخضاب ونحوهما قول على معتدة وفاة ولو صغيرة وتجوز بالزلم ولبسها وريحانه وذهبه
ولو على ذمي والمعتمد والمؤسكة لكن في الشين قول نوء ماة هو الغالب كما علم مما مر قول للاجماع وكاد
ينظر الى مخالفة الحسن البصري في ذلك قوله قال بعضهم اي الاصحاب كما في الروضة قول ينتهي لها الاحداد
هو المعتمد

هو المعتمد اذا لم يرجع كالبائن ورجع بها انعقد عن شبهة او نكاح فاسد ولو بان عدم فيها
وام الولد فلا بد بمدة الاحداد قول ليس مصيبا ولو ليلا وتنفق نعم يكفي ستة اشهر اذا بانت
لحاجة قول لزينة اي ما جرت العادة ان يتزين به لشوق الرجال اليه ولو يجب عادة قول ما
اوجبتها قول كالبرود وهي الممشقة بالطرز وفي القليوبي بضم اوله قول وكتان بفتح الكاف وهي كسا
قول كالاسود اذا لم يكن عادتهم التزين به والا كالاحمر فيحرم قول ستة حتى بنت بها اي ان
جرت عادتهم به والا فلا وكذا ما بعده والطرف كالنسج وحواشي العتاب كالنسج ايضا قول
وجزم كلي اي فيما راد بكر لبسا بلا حاجة ولا كرامة معها قول وغيرها كالمتوسط وهو ظاهر الا ان
وقال الامام الخ مرجوح قول لم يحرم اي ذلك كما مر وكذا بقية الخلي نعم اذا دعت ضرورة الى لبسه
ذلك كما لو لم يجد سواه جاز قول لم يجز هو المعتمد قول طيب اي ليلا ونهارا والمراد بالطيب ما يجد
الحرم فرع يحرم دهن شعر رأسها ولحيتها وبقية شعره لو جمله لانه زينة لا دهن بقية البدن
قول فلا يحرم ولو نهارا قول يحرم الاثمد في الحاجب وغيره الاسود مثله ويحرم تصفير الحاجب ايضا بالقاعدة
قضاية بالصفة لا تصفير بالنتف الحجة قال بعضهم كالخطيب واما الكحل الاسود والعادة والرأس
وغيره مما لا هرمة كان لها الاوجاع وسيلان الدموع ونحو ذلك قول وكذا حناء وهو مذكر يؤنث
محدود واحدة حناءة بالهمز والمد ايضا قول وفتة منه النقش والنظر بها في الاصابع وتقشير الشعر
وتجعيده قول بان تزينت بشيء اشارة الى ان تبدل الحل الى الفراش مجازية والمراد انها تتحلل بالفراش
وصنان الرجال والا تطيح فلا يحرم قول اثاث عثمانين امتعة البيت قول ليت من الزينة اي المعتمد في
الزوج فلا بأس في اطلاقه الزينة على ذلك في الجملة قول عصت اي علت وهي مكلفة والاثم في غير المكلفة
على الولي لها اي علم قول للمرأة لا للرجل فيحرم عليه ولو على ابن زوجته فقد عدم قوة الصبي حقه الذي طلب
الاحداد لها في النساء وجزم الامام له ثلاثة ايام وهو ظاهر قول عليه قول احداد اي ترك بغير نظر مما يزيد
ونحوه مما يدل على عدم الرغبة بل يحرم قول على غير زوج من بطلب الحق عليه ولو اجنبيا بالاولى كما سبق

فصل

وعالم وصالح وصغير وعبيد ومملوك قول وتحرم الزيادة اي بقصد الاحداد والا فلا قول
لتخاط طاهر يجب لوجوبها بيأس فيقوم قول لمعتدة هزم ام الولد والمستبرأة بعيب غير كردة قول ولا قاع
هزم وطلع الشبهة ولو من نكاح فاسد واي وجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة وعليها الجبر
ولو زوج اسكنها قول بائن رفع هب لا حق رفع وهم بقية الرجع كما قدمته عما قبيل ان وجد والا بضبط
العجز بالقلم وعليه فهو صفة لطلاق محذوف قول ولمعتدة وفاة اي عنها شيء ايضا وكذا المعتدة
الفتح الآتية قول في حجة اي صحن دار وان لم يكن لها وسعها لقول الرملي الآتي تبعا
اما إذا ضيق سكنى معتدة الوفاة والبائن الى لائق بالصفات اما إذا احتاج اليها وتبذل للغير عم وجوب
النفقة لان للمستأجر المنتفعة فيها فرع حيث لم يجز للمكرى تنبه للامام اسكانها والزوج اسكانها
ايضا ولا يجب ايضا حيث لا جبر وتجب عليها الاجابة اذا طلبت منها حصصا اذا كانت في مكان
قارنت فيه قال في النهاية والرجعية كغيرها هو المعتمد قول ولها اي المعتمدة حيث لم يجب نفقتها

اثاث امتعة البيت

خصية اليمنى للمنتهي ج

والمجتهد لا يقلد مثله

عشر الاحداد

وعاج الروي نظر شباب

ندب للامام ج